

المصدر : الرياض - الرياض الاقتصادي

التاريخ : 25-05-2007 العدد : 14214

الصفحات : 7 المسلسل : 25

أكد أهمية عقد قمة اقتصادية عربية ودعا لخروجها بقرارات ترضي المواطن العربي

د. جريلي : قمة الرياض بقيادة خادم الحرمين غير مسبقة وأثبتت بالصراحة التامة

السعودية مثل يحتذى به في المنطقة وأدعوها للانضمام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

هناك تحديات هيكلية ضخمة ومن المهم سرعة تحقيق التكامل الاقتصادي لنجد لنا مكاناً على الخريطة العالمية



حوار

اقتصادي

القاهرة - مكتب «الرياض»

أكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الدكتور أحمد جويلى أهمية عقد القمة الاقتصادية العربية التي أقرتها قمة الرياض الأخيرة وذلك حتى تأخذ القضايا الاقتصادية والبنموية في العالم العربي حلقها من المناقشة المستفيضة . ودعا جويلى في محاضرة ألقاها بنادي الطلبة السعوديين بالقاهرة بعنوان «التكامل الاقتصادي العربي» إلى ضرورة انتقاء الموضوعات التي ستطرح على القمة الاقتصادية العربية المرتقبة ووضع مشروعات واقعية ومفيدة للجميع وأن تُخرج قراراتها بشكل يرضي المواطن العربي .

ورأى جويلى أن الدعوة لعقد قمة اقتصادية عربية تخصص لمناقشة القضايا الاقتصادية والبنموية في العالم العربي يمثل أحد أهم النتائج التي خرجت بها القمة العربية الأخيرة بالرياض برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وذلك خلافاً للقمم العادية التي تطغى خلالها القضايا السياسية سواء في فلسطين والعراق ولبنان ودارفور والصومال على غيرها من القضايا .

وأعرب جويلى عن اعتقاده بأن عقد تلك القمة الاقتصادية يمثل عبئاً كبيراً لأن العرب يريدون أن يروا نتائج ملموسة على الأرض حتى لا تزيد درجة الإحباط لدى المواطن العربي .. مشيراً إلى أن الفترة المقبلة ستشهد اجتماعات مكثفة لاعداد لها مشيراً إلى أن أحد أهم الموضوعات التي ستطرح على تلك القمة الاقتصادية وهو «التكامل الاقتصادي العربي» للوقوف على الاتحاد الاقتصادي العربي.

وأشاد الدكتور جويلى في هذا الإطار بالقيادة الحكيمة للمملكة العربية السعودية برئاسة عبد الملك عبد الله بن عبد العزيز والذي أدار تلك القمة بحكمة واقتدار .

وأوضح أن قمة الرياض كانت مختلفة بقدر كبير عن القمم العربية السابقة منذ بدء العمل بدورية القمم العربية منذ عام ٢٠٠١ وحتى الآن في أنها تعيّرت بالصرامة الشديدة مستشهداً بكلمة خادم الحرمين الشريفين والتي أشار فيها إلى أننا منذ عام ١٩٤٥ لم نحقق إلا القليل «لا وحدة ولا سوقاً عربية مشتركة».. وأن العيب ليس في جامعة الدول العربية ولا منظماتها وإنما كان العيب قنباً .

وقال جويلى إن قمة الرياض الأخيرة ركزت على البعد التنموي لأن ما يحتاجه المواطن العربي هو التنمية وإننا بقدر ما نحتاج إلى القضايا السياسية بقدر ما نتحدث عن قضايا التنمية وهو ما أدى إلى خروج تلك القمة بقرار يدعو إلى عقد قمة اقتصادية عربية تخصص لمناقشة القضايا السياسية والبنموية . وانتقل الدكتور جويلى إلى الحديث عن الأوضاع الاقتصادية في العالم العربي منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ قائلًا أنه رب ضارة نافعة مشيراً إلى أن تلك الأحداث دفعت العرب للتفكير في تنمية بلادهم العربية والتجارة بين بعضهم البعض والاستثمار في المنطقة العربية .

وقال جويلى إن المؤشرات الاقتصادية العربية شهدت تطوراً كبيراً منذ عام ٢٠٠٢ حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي عام ٢٠٠٥ إلى ١٠٥٢ مليار دولار مقابل ٧٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ وهي المرة الأولى التي يتجاوز فيها حاجز التريليون دولار فيما أرجعه إلى ارتفاع أسعار النفط إلى معدل تراوح ما بين ٦٥ إلى ٧٠ دولار للبرميل الواحد مقابل ٢٦ دولاراً في الفترة محل القياس إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق في العالم العربي وانضمام نحو ١٢ دولة عربية إلى منظمة التجارة العالمية .

وأوضح جويلى أنه من بين التطورات الإيجابية في الاقتصاد العربي هو زيادة حجم السلع المتبادلة بين الدول العربية رغم أن حجم التجارة البينية مازال تتراوح نسبته ما بين ٩ إلى ١٠ في المائة مشيراً إلى حجم السلع المتبادلة زاد من نحو ٤٠ مليار دولار إلى ٨٠ ملياراً عام ٢٠٠٥ .

وأشار إلى أن حركة الاستثمار بدأت تزيد بين الدول العربية بعضها البعض فبعد أن كان الاستثمار البيني العربي في العام الواحد لا يتعدى المليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠ قفز في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٤ مليار دولار وذلك مقابل ٢ مليار و٤ مليارات ٦ مليارات خلال أعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على التوالي الأمر الذي يعني أن الحرب بدأوا يستديرون للدخل

والعمل على اقامة المزيد من المشروعات التي تستوعب الكثير من العاطلين عن العمل في الدول العربية .

وقال جويلي انه من بين المشكلات التي تواجه الاقتصاد العربي هو أن المنطقة العربية أقل استخداماً للتعليم في العالم رغم أنه حدث اتفاق هائل على اقامة الجامعات ولكن لا يستخدم هذا العلم ولا يوجد تطبيق للبحث العلمي في بلادنا العربية ويتم استيراد الخبرات والتكنولوجيات من الخارج وانه ليس لدينا سلع رأسمالية كالسيارات والناقلات وغيرها ويتم استيرادها من الخارج .

ونبه جويلي ايضا إلى خطورة الإستمرار في الإعتماد على استيراد الغذاء من الخارج محذرا من أن حجم الفجوة الغذائية العربية بدأ يتزايد من عام لآخر حتى وصل إلى ١٧ مليار دولار - وهو الفرق بين الصادرات والواردات - مشيرا إلى أننا نستورد نحو ٧٢ مليون طن من الخارج نصفها حبوب معتبرا أنه لا يمكن السير في اقتصاد عربي بهذا الشكل خاصة وأنه يوجد لدينا موارد طبيعية وقوة بشرية هائلة .. موضعا ان إحدى المشكلات الكبرى في العالم العربي هي قلة الغذاء وندرة المياه باستخداماتها المختلفة .

ولفت إلى أن الدول العربية تصبىها محدود للغاية من المياه في العالم ولا يتعدى نصفاً في المائة رغم أن مساحته تبلغ ١٠ في المائة من مساحة العالم وعدد سكانه ضخم الامر الذي يخلق تحديات داخلية كبيرة في العالم العربي .

واستعرض جويلي جملة من التحديات الخارجية التي تواجه العالم العربي وأولها دخول العديد من الدول العروية في اتفاقيات دولية كثيرة مشيرا في هذا الإطار إلى انضمام ١٢ دولة عربية إلى منظمة التجارة العالمية وكان آخرها المملكة العربية السعودية في شهر سبتمبر ٢٠٠٥ متوقعا لضم باقي الدول إلى المنظمة في غضون خمس أو ست سنوات على الأكثر .

وأوضح جويلي أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية بها تحديات كبيرة للمنطقة وأهمها فتح الأسواق وتخفيض الجمارك وهو ما يخلق تحديات ومنافسة من الخارج للمنتجات الوطنية العربية ويلقي عليا عبئا تنافسيا يتطلب رفع جودة الإنتاج وانتاجية العامل ورأس المال مؤكدا أنه لا يمكن تطوير التنافسية إلا بتطوير العنصر البشري والتدريب والتعليم . وأشار جويلي إلى أنه بجانب اتفاقية منظمة التجارة العالمية هناك اتفاقية تحرير تجارة الخدمات موضعا أننا نحاول في الجامعة العربية وضع اتفاقية لتجارة الخدمات في السياحة والاتصالات والبنوك

والاستثمار في بلادهم . واعترف جويلي بأنه رغم هذا التقدم والطفرة التي شهدتها المؤشرات الاقتصادية العربية إلا أنه مازالت هناك مشاكل هيكلية حادة داخل الاقتصاد العربي وأخطرها مشكلة البطالة والتي تصل نسبتها وفقا لآخر الإحصاءات إلى نحو ١٥ في المائة من إجمالي حجم العمالة البالغ ١١١٧ مليون عامل وبما يصل إلى معدل يتراوح ما بين ١٨ - ٢٠ مليون عاطل في المنطقة العربية .

وأرجع جويلي ارتفاع معدل البطالة في العالم العربي إلى ضعف الإستثمار في بعض الدول العربية وعدم تناسب مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل منبها إلى انه في حال عدم بذل المزيد من الجهود والقيام بالإصلاحات الاقتصادية والهيكلية سترتفع أعداد العاطلين عن العمل في غضون عشر سنوات إلى نحو ٥٠ مليونا ٦٠ في المائة منهم متعلمون وهو ما يعني خسارة كبيرة في قوة العمل للفئة العمرية التي تتراوح أعمارها ما بين ٢٠ و ٣٠ عاما الامر الذي سينعكس سلبا في خلق مشاكل سياسية وازهاب وغيرها من المشكلات .

ودعا إلى ضرورة أن تكون مشكلة البطالة من الموضوعات الهامة التي تناقشها القمة الاقتصادية العربية المرتقبة

والصناعية حتى نصل عام ٢٠٢٠ لتتسوق السياسات المالية والتقديرة وهو ما يعني وجود بنك مركزي عربي وأقامة عملة عربية موحدة .

وأعرب جويلي عن اعتقاده بأن تحقيق تلك الخطوات السابقة يحتاج إلى إرادة سياسية وجهد بشري ضخم ومثابرة وقال إنها خطوات ليست هينة ولكنها طريق يجب أن نسير فيه . ودعا جويلي إلى ضرورة تنمية الاستثمار في المنطقة العربية موضحا ان منطقة الجزيرة العربية بها شبكة هائلة من الطرق والموانئ ومشاريع طموحة لسكك الحديدية في شرق السعودية بمنطقة الدمام وربط تلك المشروعات بالأردن وسوريا . وسلطة عمان بشكل يساعد على التكامل الاقتصادي العربي كما ان هناك طرقا بين مصر والسودان وربط الكهربيائي والغاز الطبيعي بين الدول العربية الامر الذي سيساهم في خلق نهضة كبيرة وبنية اساسية للأجيال القادمة .

وفي رده على استئلة الحضور أشاد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالجسر الضخم المزمع إنشاؤه والذي سيربط بين المملكة العربية السعودية ومصر ووصفه بأنه مشروع تنموي ضخم وقال ان هذا الجسر لن يربط بين مصر والسعودية فقط ولكن سيربط المشرق العربي بالمغرب العربي وسيعطي أفقا واسعة ويسهل حركة نقل السكان .

وأعرب جويلي عن سعادته لوجود في نادي الطلبة السعوديين بالقاهرة وقال ان مثل تلك اللقاءات تساهم في تخمية المواطنة بين الدول العربي . وعما اذا كان هناك تعارض بين دورى مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية قال جويلي «ان مجلس الوحدة هو الابن الشرعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولنا شهادة ميلاد منه» . مشيرا إلى أنه تم تكليف مجلس الوحدة الاقتصادية بتدقيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ووقع عليها ١٣ دولة عربية من بينها السعودية مريعا عن أمه في انضمام السعودية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية خاصة وأنها كانت موقعة على الاتفاقية . وأشار إلى ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يضم حاليا عشر دول هي مصر والسودان والصومال وموريتانيا وفلسطين والأردن وسوريا والمراق واليمن إلى جانب ليبيا التي هدت بالانحساب من المجلس ومازالت هناك جهود تبذل من قبل الامانة العامة للمجلس لانقاذها عن ذلك . وردا على سؤال عن سبب تأخر عملية التقدم الاقتصادي في المنطقة العربية رغم الامكانيات الهائلة في وقت حققت فيها دولة مثل ماليزيا نجاحا كبيرا في زمن قياسي قال جويلي ان المنطقة العربية غير محظوظة باركة وذن في قلق وحروب دائمة منذ سنوات كما حدث بالنسبة للحروب الاربعة التي خاضتها مصر مع إسرائيل إلى جانب الحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقي للكويت وبؤر الفتور في فلسطين ولبنان والصومال ودارفور والعراق مما أقر سلنا على التجارب الاقتصادية العربية وعدم نضجها مشيرا إلى ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وضع استراتيجية حتى عام ٢٠٢٠ تضمنت الاستثمارية في الخطط الاقتصادية العربية .

وأضاف ان التجربة الماليزية لايمكن نسخها في المنطقة العربية فماليزيا لم تدخل في منطقتها كما ان العالم العربي كان يوما مطمعا من القوى الكبرى لوجود البترول والموقع الجغرافي المتميز والموارد الهائلة كما ان العالم العربي كان مهبطا لأديان السماوية الثلاثة وقال اننا في مطمع من

وغيرها من الموضوعات المهمة . وقال ان الاتفاقية الثالثة تتمثل في الملكية الفكرية وهي كل مايدعه وينتجه العقل البشري وهي مبنية على البحوث والعلم وهو مايتطلب دعما للمراكز الثقافية والعلمية والبحثية في العالم العربي . وقال ان هناك كتلات اقتصادية ضخمة في مناطق كثيرة من العالم واهمها الاتحاد الأوروبي الذي بدأ يست دول فقط ووصل أخيرا إلى ٢٧ دولة وفي غضون سنوات سيصل إلى ٤٢ دولة بانضمام دول أوروبا الشرقية له موضحا ان هناك العديد من الدول العربية مثل مصر وتونس والجزائر والمغرب وليبنان والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي ترتبط باتفاقية مشاركة مع الاتحاد الأوروبي الامر الذي يعني ربط هذه المنطقة بالعالم العربي وهو مايعني أنه سيكون للمصالح الأوروبية كما ان هناك اتفاقية ائادير والتي تضم مصر وتونس والأردن والمغرب والتي تعني ان الدول العربية تسعى لتوحيد العرب بطريقتهم كما ان الولايات المتحدة الأمريكية أبرمت اتفاقيات تجارة حرة مع عدد من دول العالم العربي مثل المغرب وسلطنة عمان والبحرين وأخرها حتى تصل إلى ١٣ دولة في المنطقة تمثل منطقة تجارة حرة من امريكا .

وقال ان السبيل لحل هذه التحديات هو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي سيقيد كل الاطراف وابداع حل لمشاكل الداخل كالتمنية والبطالة وروب مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة . وأكد جويلي ان السوق العربية المشتركة أصبحت ليس فقط شعرا وإثنا ضرورة بقاء لكي تكون متواجدين على الخريطة الاقتصادية العالمية ومواجهة التكتلات الكبرى في اوربا وامريكا . وأشار جويلي إلى ان كل الاطراف التي ستدخل في عملية التكامل الاقتصادي ستستفيد منها وأن آثاره ستكون طويلة الاجل وليست على المدى القصير باعتبارها عملية تنموية طويلة المدى ممبريا عن امه في أن تتصدى القيادة السعودية - الرئيس الحالي للقة العربية - في موضوع القمة الاقتصادية العربية المرتقبة لهذه القضية الهامة باعتبارها خيرا لامة العربية . ولت جويلي في هذا الاطار إلى ان ١٧ دولة عربية بدأت منذ عام ٢٠٠٥ في اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ووصول الجمارك إلى الصفر بين تلك الدول وأن نحو ٩٥ في المائة من تجارة العالم العربي أصبحت لا تخضع للجمارك مشيرا إلى انه سيتم الانتقال إلى الخطوة التالية وهي اقامة الاتحاد الجمركي العربي من عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ لتصل في عام ٢٠١٥ للسوق العربية المشتركة ويعقبها البدء في تدسيق السياسات الزراعية

الجميع حتى من الناحية المعنوية لذلك تعرضت المنطقة لحروب كثيرة . وأشاد جويلي بالتجربة الماليزية وقال انها عظيمة وتثير الإعجاب وتحن سعادة لكونها دولة اسلامية حققت قفزات هائلة بما يبرهن على ان الدين الاسلامي دين عظيم ودين تقدم وليس دين تخلف كما يردد بعض المغرضين . كما أشاد الدكتور أحمد جويلي بتجربة التصنيع الهائلة في المملكة العربية السعودية وما تحقق أيام الراحل الملك فهد بن عبد العزيز وتجاح المناطق الصناعية التي اقامها في انتاج الطاقة والبتترول والبتروكيماويات والاستثمارات الضخمة التي تحققت فيها .

ووصف جويلي الدور الاقتصادي للسعودية في المنطقة بالهام وقال ان تجارتها كبيرة للغاية مع الدول العربية ويمكن أن تتضاعف بمعدلات أكبر من ذلك . ودعا جويلي المملكة العربية السعودية مجددا للانضمام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

باعتبارها محورا للتجارة في

المنطقة مشيرا إلى انها قامت

باصلاحيات في نظامها

الاقتصادي قبل انضمامها

لمنظمة التجارة العالمية . وحول

دور الاتحادات النوعية العربية

في تحقيق التكامل الاقتصادي

العربي أكد جويلي على الدور

الهام لتلك الاتحادات باعتبار

اعضائها رجال اعمال وهي

ليست حكومية كما انها تساعد

على التكامل بشكل أكبر وقال

اننا نعتد عليها في مجلس

الوحدة الاقتصادية العربية

والذي يضم ٤٣ اتحادا نوعيا

تغطي كافة قطاعات الانتاج لافتا

إلى انه يمكن البدء باقامة تكامل

قطاعي بين تلك الاتحادات

النوعية .

وفي نهاية اللقاء منح

المستشار الثقافي السعودي

بالقاهرة محمد عبد العزيز

العقيد درعا للامين العام لمجلس

الوحدة الاقتصادية العربية

تكريما له ولتاريخه الكبير

ودوره الهام في العمل

الاقتصادي العربي المشترك كما

منح العقيد درعا ممثلا للدكتور

عبد الرحمن النيصاني نائب

الرئيس اليمني ورئيس وزراء

اليمن الاسبق والذي حضر

اللقاء .. كما شهد الدكتور

جويلي والنيصاني نهائي أحد

الانشطة الرياضية للطلبة

السعوديين بالقاهرة وقلدا

الفرق الفائزة كأس الفوز

ببطولتها .